القراءات القرآنية التي فُضِّلَت على أساس إجماع القُرَّاء

محمد نظام سامي
جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية.

أ.د. أسيل عبد الحسين الخفاجي
جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية.

الخلاصة:

القرآن الكريم دوحةٌ مباركةٌ، مُخَضَلَّةٌ أغصانها، مُزهرةٌ أفنانُها، يرتوي النَّاظر إليها بلا ريٍّ، ويستظلُّ بها اللاغبُ بلا فَيّ، تلاوتُه ليِّنةٌ تخلُبُ الأسماع، وتزعُ القلوب عن الأطماع، وتُبهرُ العقول بالإيماءِ والإلماع، فجاء لفظه مرصَّعًا بالبيان، ونحوه مجليًا للِّسان، متحدِّيًا الإنس والجانّ، فكان للعربية ملاذًا، ولنحوها وصرفها سدادًا، فطلبته الدراسات، وتناولته الكتابات، ولا عجَبَ في أن يتسابق العلماء إلى دراسة ألفاظه ومعانيه، فيقعِّدُوا القواعدَ، ويسُنُّوا قوانين اللغة والضوابط.

ولمَّا كانت القراءات القرآنية حُجَّةً في التصويب اللغوي في كل زمان ومكان، آثرتُ دراستها في ضوء المستوى الصرفي بجميع قوانينه وضوابطه، بغية الوقوف على اختلاف القُرَّاء إبَّان قراءاتهم الألفاظ، وما يترتب على ذلك من تعاقب، وتغاير، وتداخل في الأبنية الصرفية التي تمسُّ أبنية الكلم، سواء أكانت أفعالًا أم أسماء وما يدخل عليها من تغييرات؛ لأنَّ اختلاف المباني يترتَّب عليه اختلاف في المعاني. ومنها جاءت دراستي القراءات القرآنية على المستوى الصرفي بحثًا عن الأصول التي فَاضَلَ بها العلماء بين القراءات القرآنية فكان عنوان البحث: (القراءات القرآنية التي فوضلت على أساس إجماع القُرَّاء).

وكانت البحث على أربعة مباحث هي: أبنية الأسماء الدالة على الذوات، وأبنية المشتقات، وأبنية الجموع، وأبنية الأفعال، حيث تقصيت فيها القراءات التي فاضل بينها العلماء على أساس إجماع القُرَّاء، ثم بعد هذه المباحث، تأتي قائمة بأهم النتائج، ثم روافد البحث.

الكلمات الدالة: اجماع القراء، المعنى، الاولى، الجمهور، القراءة الش

Abstract

Reading is agreed by seventh reading one after another according to readers. This makes the linguists interested to approve the seventh readings are accepted by Egyptian readers. The relation of the band by Arabians is a relation of the completion and doer .Since the Arabic language is the basic that linguists build their morphology accordingly.

Their accumulation is an argument which is not allowed to be different. If the readers' accumulation is agreed to Arabian, it will be reliable. If it is differs from Arabic , it will be unreliable. Sometimes, the readers read a word differing than Arabian according to their language.

Key words: Agreed readers, meaning, priority, audience, irregular reading.

القراءات القرآنية التي فُضِّلَت على أساس إجماع القُرَّاء

إجماع القراء: وهو اتفاق القراء السبعة على قراءة واحدة دون غيرهم من القُرَّاء، ولعلَّ الذي دفع اللغويين إلى الاستدلال بإجماع هؤلاء السبعة هو أنَّ قراءاتهم قد أجمع عليها أكثر قُرَّاء الأمصار حتى بلغت حدَّ التواتر(١)

أَمَّا صلة الإجماع بإجماع العرب وعلاقته به فهي صلة المُكَمِّل وعلاقة المتتم؛ لأنَّ لغة العرب هي الأساس الذي بنى عليه اللغويون ضوابطهم، وإجماعهم حجة فلا تجوز مخالفته، وإجماع القراء إذا كان مطابقًا لإجماع العرب فهو مؤيد له وموثق، ولكنه ليس من الواجب أن يكون إجماع القراء إجماعًا للعرب، فقد يجتمع القراء على قراءةٍ ما وللعرب فيها لغةٌ أخرى لم يقرأ بها أحدٌ منهم. فالغاية من إجماعهم في هذه الحالة هي ترجيح اللغة التي أجمعوا على القراءة بها على اللغة التي لم يقرأوا بها؛ لأنَّ قراءة الجماعة تأتي على أفصح الوجوه وأحسنها، يقول ابن الحاجب: ((ولا يجمع القُرَّاء إلَّا على المختار))[١].

وقال ابن هشام الأنصاري: ((إنَّما تأتي قراءة الجماعة على أفصح الوجهين)) [٢]. وتكون اللغة التي لم يقرأوا بها مرجوحةً وأقلَّ فصاحةً من اللغة التي أجمعوا عليها.

فإجماع القُرَّاء على قراءةٍ ما يغني عن إجماع العرب ولا يخالفه؛ لأنَّه إجماعٌ على أفصح نصٍّ يمثل لغة العرب.

أمَّا حُجية إجماع القراء فإنَّ القراءة سُنة واجبة الإتباع، وقد نصَّ علماء العربية على ذلك؛ إذ قال سيبويه: ((القراءةُ لا تُخَالف؛ لأنَّ القراءةَ السُّنَّةُ)) [٣]، وقال الفراء: ((اتباع خطِّ المصحف إذا وجدتُ له وجهًا في كلام العرب وقراءة القُرَّاء أَحبُّ إليَّ من خلافه)) [٤].

وقال أبو علي الفارسي: ((القراءةُ سُنَّةٌ)) [٥]، فإذا كانت القراءة حجة فلَئِن يكون إجماع القُرَّاء حجة أولى[٦].

ويشمل هذا الفصل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: أبنية الأسماء الدالة على الذوات:

ومن أبنية الأسماء التي وردت فيها المفاضلة على أساس الإجماع هي:

فُعَال: اتفق الصرفيون القدماء والمحدثون على أنّ هذه الصيغة تأتي اسمًا نحو: غُرَاب وقُرَاد وصفةً نحو: شُجَاع وطُوَال و مَجئ فُعَال اسمًا أكثر من مجيئها صفة[٧].

ومن القراءات التي وردت على هذا البناء:

صُوَاعُ: قال تعالى: ﴿ قَالُواْ نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَن جَاء بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَاْ بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢].

والصُّواعُ: قال ابن سيده (ت ٤٥٨هـ): ((الصُّواعُ والصَّوْعُ، والصُّوْعُ: كُلُّه إناء يُشْرَبُ فيه)) [٨]، وفيها أربع قراءات:

١. قراءة الجمهور:(صُوَاعَ) على وزن غُرَاب، بضم الصاد بعدها واو مفتوحة، بعدها ألف، بعدها عين[٩].
٢. قرأ أبو هريرة(ت٥٩هـ)[١٠]:(صَاعَ) بغير واوٍ، كأنَّه وجهَهُ إلى الصاع الذي يأكل به الطعام[١١].
٣. روي عن أبي رجاء(ت١٠٥هـ)[١٢] أنَّه قرأه:(صَوْعَ المَلِكِ) بفتح الصاد، وقرأ صُوْع بضم الصاد بغير ألف [١٣].
٤. وروي عن يحيى بن يعمر(ت١٢٩هـ) أنَّه قرأه: (صَوْغُ الملك) بفتح الصاد والغين، وكأنَّه وجهَهُ إلى أنَّه مصدر من قولهم: ((صاغَ يَصُوغُ صَوغًا)) [١٤].

والقراءة الفضلى (صُواغُ)؛ وذلك لإجماع القراء عليها، قال الطبري: ((وأمَّا الذي عليه قَرَأَةُ الأمصار فـ(صُوَاعَ المَلِكِ) وهي القراءة التي لا استجيز القراءة بخلافها لإجماع الحِجَّة عليها)) [١٥].

وقال ابن جني: ((الصَاعُ والصُّواعُ والصَّوْعُ و الصُّوعُ واحدٌ، وكلها مكيال. وقيل الصُّوَاعُ: إنَاءٌ للملك يشرب فيه)) [١٦]. لذلك فضلت قراءة الصُّواع لأنَّهُ يدلُّ على الاسمية الخالصة المتمثلة بالإناء.

أمّا القراءات الأُخر كصَاع أو صَوْع ، وصُوغ ، وصَوْع، وصُوغ فهي تدلُّ على المصدرية. وأمَّا قراءة صَوْغ فهي مصدرٌ أيضًا ولكنَّه جاء بمعنى اسم المَفْعُول بدليل قول ابن جني: ((وأمَّا الصَّوْغُ فمصدرَ وُضِعَ موضع اسم المفعول، يراد به المَصُوغ كالخَلْقِ بمعنى المَخْلُوقِ والصَّيْدِ بمعنى المَصِيد)) [١٧].

المبحث الثاني: أبنية المشتقات:

أولًا: اسم الفاعل:

اسم الفاعل: من غير الثلاثي:

وما ورد من إجماعهم على قراءة (مُهَيْمِن) على صيغة (مُفَيْعِل):

مُفَيْعِل: وهو من أوزان الملحق بالرباعي المجرَّد.

مُهَيْمِن: قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ عَمَّا جَاءكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاء اللّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَـٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا ءَاتَىٰكُمْ فَاسْتَبِقُوا ٱلْخَيْرَٰتِ إِلَى الله مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [المائدة: ٤٨].

وفيه قراءتان:

١. قراءة الجمهور: (مُهَيْمِنًا) بكسر الميم الثانية [١٨].

٢. قرأ مجاهد وابن محيصن: (مُهَيْمَنًا) بفتح الميم الثانية [١٩].

القراءة الأولى هي الأجود؛ وذلك لإجماع القُرَّاء عليها يقول الزجاج: (((وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ) رواها بعضهم ومهيمَناً – بفتح الميم الثانية – وهي عربية ولا أحبُّ القراءَة بها، لأنَّ الإجماع في القراءَة على كسر الميم في قوله:﴿المؤمن المهيمِنُ﴾ [الحشر:٢٣)) [٢٠].

فضلًا موافقتها المعنى، وقد فُسِّرَت بمعنى: مُهَيْمِناً شاهدًا. وقال أيضا مُؤْتَمِنًا. قيل معناه مُصَدِّقًا، وحكى الزجاج رقيبًا ؛لأنَّ المهيمن على الشيء هو المعنيُّ بأمره الشاهد على حقائقه الحافظ لحاصله ولِأنْ يدخل فيه ما ليس منه والله تبارك وتعالى هو المهيمن على مخلوقاته وعباده، والوصي مهيمن على محجوريه وأموالهم، والرئيس مهيمن على رعيته وأحوالهم، والقرآن جعله الله مُهَيْمِنًا على الكتب يشهد بما فيها من الحقائق وعلى ما نسبه المحرفون إليها فيصحح الحقائق ويبطل التحريف، وهذا هو شاهد ومصدق ومؤتمن وأمين [٢١].

ثانيًا: صيغة المبالغة:

ومن أبنية صيغة المبالغة التي وردت فيها المفاضلة بين القراءات القرآنية على أساس إجماع القُرَّاء هي:

فَعُول: ومن القراءات التي وردت فيها المفاضلة على هذا البناء:

نَصُوحٌ: قال تعالى:﴿ يَـٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَى رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلأَنْهَـٰرُ يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَـٰنِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [التحريم:٨]

وفيها قراءتان:

١. قرأ الجمهور: (نَصُوحًا) بالفتح[٢٢].

٢. قرأ الحسن البصري والأعرج(ت ٢٠٣هـ)[٢٣] وعيسى، والمفضل، وأبو بكر عن عاصم، وحماد[٢٤] ويحيى[٢٥]: (نُصُوحًا) [٢٦].

وقراءة الجمهور (نَصُوحًا) هي الفضلى؛ لإجماع القُرَّاء عليها، واختارها الطبري، فقال : ((واختلفت القُرَّاء في ذلك فقرأته عامة قُرَّاء الأمصار (نَصُوحًا) بفتح النون على أنَّه نعت للتوبة وصفتها، وقرأ عاصم (نُصُوحًا) بضم النون بمعنى المصدر من قولهم: نَصَح فلانٌ لفلانٍ نُصُوحًا، وأولى القراءتين بالصواب في ذلك مَنْ قرأ بفتح النون لإجماع الحجة عليها)) [٢٧].

ولموافقتها المعنى؛ لأنَّ المراد بها توبةً مُبالغة في النصح ، أي أنَّها صفة على وزن فَعُول كالشَّكُور والصَّبُور، وهما وصفانِ للمبالغة من الشُّكْرِ والصَّبْرِ[٢٨]، فهي تعني التوبة النَّصُوح المبالغة في النصح التي لا ينوي التائب منها معاودة المعصية. وذكر الفراء: أنَّ الذين قرأوا بالفتح جعلوه من صفة التوبة والذين قرأوا بالضم أرادوا المصدر مثل القُعُود [٢٩].

أي أنَّ (فَعَل) اللازم إذا أُريد به المبالغة في الشيء كان على وزن (فَعُول)، أمَّا إذا أريد به المصدر فيكون على وزن (فُعُول)؛ لأنَّ الفعل إذا كان على وزن (فَعَل) اللازم فقياس مصدره (فُعُول) سواء أكان الفعل صحيحًا أم كان معتلًا غير أجوف نحو: جَلَس جُلُوسًا، وقَعَدَ قُعُودًا[٣٠].

المبحث الثالث: أبنية الجمع:

جمع المذكر السالم:

ومن القراءات التي وردت فيها المفاضلة على أساس إجماع القُرَّاء هي:

النَّبِيِّين: قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَن نَّصْبِرَ عَلَىَ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُواْ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَآؤُوْاْ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾ [البقرة :٦١].

وفيها قراءتان:

١. قرأ نافع وحده: (النَّبِئِينَ) بالهمز [٣١].

٢. قرأ الباقون: (النَّبِيِّين) بغير همزة[٣٢].

والقراءة بغير الهمز هي الأفضل وذلك:

لكثرة القراءة بها وإجماعهم عليه[٣٣]، والخفة: لأنَّ العرب تميل إلى التخفيف في كلامها وهو الأكثر، فيقول سيبويه: ((وقد بلغنا أنَّ قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبئٌ وبريئة، وذلك قليلٌ رديءٌ)) [٣٤].

وكأنَّ في كلام سيبويه ردًّا للقراءة بالهمزة ووصفه بالقلة لأنَّ المسموع من كلام العرب تخفيف الهمزة.

زيادة على موافقتها القياس: إنَّ فعيل مُعتل اللام يجمع على أَفْعِلاء بالهمز فـ (نبيٌّ) تجمع على (أَنْبياء) بالهمز غير أنَّ مفرده من غير همزة[٣٥]. يقول أبو زرعة: ((وحجتهم فِي ذَلِك أَن كل مَا فِي الْقُرْآن من جَمِيع ذَلِك على أَفْعِلاء نَحْو أَنْبيَاء الله وَفِي ذَلِك الْحجَّة الْوَاضِحَة على أَن الْوَاحِد مِنْهُ بِغَيْر همز كَمَا جمع وَلِي وأَولِياء ووَصِي

وأَوصِياء وَلَو كَانَ فِي التَّوْحِيد مهموزا لَكَانَ الْجمع مِنْهُ فُعَلَاء وَحجَّة أُخْرَى رُوِيَ أَن رجلا قَالَ للنَّبِي (صلى الله عَلَيْهِ وآله وَسلم) يَا نبيء الله قَالَ: لست بنبيء الله وَلَكِنِّي نَبِي الله قَالَ أَبُو عبيد كَأَنَّهُ كره الْهَمْز)) [٣٦].

ومن هذا الكلام يفهم أنَّ الرواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنَّ هذا القراءة بغير همزة. من (نَبَا يَنْبو) عند جمعه جمعًا سالمًا يكون بغير الهمزة (النَّبِيينَ)، إلا إذا جُمِعَ جمعُ تكسير فيكون عند الجمع (أَنْبِياي) فتقلب الياء همزةً لوقوعها طرفًا بعد الألف وتصير(أَنْبيَاء). زيادة على أنَّ قراءة (النبيين) أفادت معنى أنَّ النبي هو صاحب المكانة العالية المترفع عن أي خبر كاذب الهادي إلى الطريق المستقيم، إذ وصف الله تعالى النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم بقوله:﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى .إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[٣٧]. وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[٣٨].

المبحث الرابع: أبنية الأفعال:

أ. أبنية الماضي والمضارع المجرَّد المبني للمعلوم والمجهول:

١. الماضي:

ومن أبنية الماضي التي وردت فيها مفاضلة في القراءات القرآنية الفعل (أَمَرْنَا) على صيغة **(فَعَل)**:

أَمَرْنَا: قال تعالى: ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَـــٰهَا تَدْمِيرًا ﴾ [الإسراء: ١٦]

وفيها أربع قراءات:

١. قرأ الجمهور: (أَمَرْنَا) بقصر الهمزة وفتح الميم[٣٩].

٢. قرأ الإمام علي (عليه السلام): (آمَرْنَا) في وزن عَامَرْنَا [بمد الهمزة وفتح الميم]، واختُلف عن ابن عباس والحسن وأبي عمرو و أبي العالية وقتادة وابن كثير وعاصم والأعرج، وقرأ بها ابن أبي إسحاق وأبو رجاء والثقفي وسلَّام و عبد الله بن أبي يزيد والكلبي[٤٠].

٣. قرأ ابن عباس – بخلاف– وأبو عثمان النهدي وأبو العالية – بخلاف– وأبو جعفر محمد بن علي – بخلاف – والحسن – بخلاف – وأبو عمرو – بخلاف – والسُّدِّي وعاصم– بخلاف: (أَمَّرْنَا) مشددة الميم[٤١].

٤. قرأ الحسن ويحيى بن يعمر: (أَمِرْنَا) بكسر الميم بوزن عَمِرْنَا[٤٢].

والقراءة الأولى هي الأجود؛ لإجماع القُرَّاء عليها وفضَّلها الطبري فقال: ((وأولى القراءات في ذلك عندي بالصواب قراءة من قرأ (أَمَرْنا مُتْرَفِيها) بقصر الألف من أمرنا وتخفيف الميم منها؛ لإجماع الحجة من القرّاء على تصويبها دون غيرها. وإذا كان ذلك هو الأولى بالصواب بالقراءة، فأولى التأويلات به تأويل من تأوّله: أمرنا أهلها بالطاعة فعصوا وفسقوا فيها، فحقّ عليهم القول؛ لأنَّ الأغلب من معنى أمرنا: الأمر، الذي هو خلاف النهي دون غيره، وتوجيه معاني كلام الله جلّ ثناؤه إلى الأشهر الأعرف من معانيه، أولى ما وجد إليه سبيل من غيره.)) [٤٣].

فمعنى (أَمَرْنَا) أي أمرناهم بالطاعة ففسقوا فحقَّ عليهم العذاب، فهو كقولك: أَمَرْتُكَ فَعصيتني، ومنه يعلم أنَّ المعصية مخالفة الأمر، وكذلك الفسق: الخروج عن أمر الله تعالى. قال الأزهري: ((قال أبو منصور: مَنْ قَرَأَ(أَمَرْنَا) مقصورًا فله وجهان:

أحدهما: أمرناهم بالطاعة ففسقوا فحق عليهم العذاب، وهو كقولك – أمرتُك فعَصيْتنى، فقد عُلِم أن المعصية مخالفةُ الأمرِ، وكذلك الفسق: الخروج عن أمْرِ الله، والوجه الثاني في (أَمَرْنا) أنهُ بمعنى: كثرنا مترفيها، يقال آمَرهم الله، وأَمَرَهم، أي: كثرهم، ورُوِى عن النبي صلى الله عليه أنه قال:

(خَيْرُ المِال سِكة مأبورة، أو مهرة مأمورة) [٤٤].

وهى كثيرة النتاج – ويقال: أمِرَ بنو فلانٍ يأمُرُون، إذا كثروا –

ومنه قول لبيد[٤٥]:

إن يُغْبَطُوا يُهبطُوا وإنْ أمِرُوا يوْمًا يَصيرُوا للهُلْكِ والنَّكَدِ

وأجود هذه الوجوه (أَمَرْنَا) بقصر الألف على التفسير الأول، واللَّهُ أعلم)) [٤٦].

أي أنَّ المعنى: أنَّ الله تعالى أمر أكابر القوم بالطاعة بعد أنْ صَبَّ عليهم ما أبطرهم، فكثَّر أموالهم و أولادهم، فخرجوا عن أمره فحقَّ عليهم الإهلاك والاستئصال.

أما القراءات الأُخر فهي شاذَّه، فقراءة (آمَرْنَا) تفيد معنى كثَّرنَا أي أنَّ الله تعالى كثَّر عدد المترفين وزادهم في إترافهم استدراج للإهلاك بسبب قسوتهم وخروجهم عن طاعة الله تعالى كما قال: ﴿ فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُواْ بِمَا أُوتُواْ أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾[٤٧]. قال الأزهري: ((ومن قَرأ(آمَرْنَا) بالمد فلا مَعْنَى له إلَّا أكثرنا، آمَرَ الله ماله فأمَر يأمُرُ – وكان أبو عبيدة يقول: أمَرَ اللهُ ماله، وأَمَرَهُ بمعنى واحد[٤٨]. وقوله (آمَرْنا مترفيها) يصلح أن يكون في شيئين: أحدهما: كثرة عدد المترفين، والآخر: كثير حُرُوثُهم وأموالهم)) [٤٩].

وقال ابن جني:((يقال: أَمِرَ القومُ إذا كثروا، وقد أَمَرَهُم الله أي: كثَّرهم. وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في قول الله تعالى:﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا ﴾[٥٠]: أي كثيرا، من قول الله: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾، ومن قولهم: أَمِرَ الشيءُ، إذا كثر. ومنه قولهم: خَيرُ المالِ سكة مأبُورَة، أو مُهْرَةٌ مأمُورة. فالسكّةُ الطريقة من النخل، ومأبورة أي: ملقحة، ومهرة مأمورة أي: مُكثِرةُ النسل. وكان يجب أن يقال: مُؤْمَرَة؛ لأنَّه من آمَرَها الله، لكنه أتبعها قوله: مَأبُورَة، كقولهم: إنه ليأتينا بالغَدَايا والعَشَايا. هذا على قول الجماعة إلَّا ابن الأعرابي وحده؛ فإنه قال: الغَدَايا جمع غَدِيّة، كما أن العشايا جمع عَشِيّة. ولم يكن يرى أن الغدايا ملحقٌ بقولهم: العَشَايا، وأنشد شاهدًا لذلك:

ألا ليت حظيّ من زيارة أُمِّيَّهْ غَدِيّاتُ قيظ أو عَشِيّاتُ أَشْتِيَهْ[٥١]

وقد قالوا أيضا: أمَرَها اللهُ مقصورًا خفيفًا، بوزن عَمَرَها؛ فيكون مأمُورَة على هذا من هذا، ولا تكون ملحقةً بمأبُورَة)) [٥٢].

أمَّا قراءة (أَمَّرنَا) فهي منقولةً من (أَمِرَ) المراد به الإمارة أي: جعلنا عليها مستكبريها [٥٣] وهو كقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا﴾[٥٤] وهي شاذة. قال ابن جني: ((وأما (أَمَّرنَا مُتْرَفِيهَا) فقد يكون منقولا من أمِرَ القومُ أي: كثُروا. كعلِمَ وعَلَّمْتُهُ. وسلِمَ وسَلَّمْتُهُ. وقد يكون منقولًا من أمَرَ الرجل إذا صار أميرًا. وأمَرَ علينا فلان: إذ وَلِيَ. وإن شئت كان (أَمَّرْنا) كَثَّرْنَا، وإن شئت من الأمْرِ والإمارة)) [٥٥].

وقراءة (أَمِرْنَا) قد أوضحها ابن جني فقال: ((أما (أمِرْنا) فَعِلْنا، بكسر الميم، فأخبرنا أبو إسحاق وإبراهيم بن أحمد القرميسيني عن أبي بكر محمد بن هارون الروباني عن أبي حاتم قال: قال أبو زيد: يقال: أمِرَ اللهُ مالَه وآمَرَه. قال أبو حاتم: ورَوَوْا عن الحسن أن رجلًا من المشركين قال للنبي صلى الله عليه وسلم: إني أرى أَمْرَكَ هذا حقيرًا، فقال عليه السلام: إنه سَيَأْمَرُ، أي ينتشر، قال: وقال أبو عمرو: معنى (أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا) ، أي: أمرناهم بالطاعة، فعصوا. وقال زهير[٥٦]:

والإثمُ من شِرِّ ما يُصَالُ بِهِ والبِرُّ كالغَيْثِ نَبْتُهُ أَمِرُ.

وأنشد أبو زيد، رويناه عنه وعن جماعة غيره[٥٧]:

أمُّ جَوَارٍ ضَنْؤُهَا غَيْرُ أَمِرْ صَهْصَلِقُ الصَّوتِ بِعَيْنَيْها الصَّبِرْ.

وقال لبيد[٥٨]:

إن يُغبَطُوا يَهبُطوا وإن أمِرُوا يومًا يَصِيرُوا للْهُلْكِ والنَّفَدِ.

ومن بعد فالأمر من أم ر، وهي مُحَادَّةٌ للفظ ع م ر ومُساوقة لمعناها؛ لأنَّ الكثرة أقرب شيء إلى العمارة. وما أكثر وأظهر هذا المذهب في هذه اللغة! ومن تنبه عليه حظي بأطرف الطريف، وأظرف الظريف)) [٥٩].

خَرَقَ: قال تعالى:﴿ وَجَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُواْ لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَـانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٠]

فيها قراءتان:

١. قرأ نافع وحده: (خَرَّقُوا) مشددة الراء[٦٠].
٢. قرأ الباقون: (خَرَقُوا) مخففة الراء[٦١].

القراءة الثانية هي الأجود؛ لإجماع القراء عليها فهي أكثر في القراءة وفضَّلها الطوسي فقال: ((قرأ أهل المدينة:(خَرَّقُوا) بتشديد الراء، الباقون بتخفيفها، قال أبو عبيدة: ((وخرقوا له بنين وبنات)) أي جعلوا له وأشركوا[٦٢]. ويقال: خَرَقَ واخترق واختلق بمعنى، إذا افتعل وافترى وكذب، وقال أحمد بن يحيى: خَرَّق واخترق، وقال أبو الحسن: الخفيفة أحبُّ إليَّ؛ لأنَّها أكثر)) [٦٣].

أي أنَّ (فَعَلَ) يحتمل القليل والكثير ؛ لأنَّ العرب تقول: خَرَق فلانٌ الكذب واختَرَقَهُ وخَلَقَهُ واخْتَلَقَهُ إذا افتراه، فلفظ الفعل (خَرَقَ) مطلقًا يدلُّ على الكثير والقليل. إذا أفادت قراءة التخفيف التحريف أي زوروا، وقال أهل اللغة خَرَقُوا واخْتَلَقُوا وافْتَعَلُوا وكذبوا [٦٤]، يقال اخْتَلَقَ الإفك واخْتَرَقَهُ واخْتَلَقَهُ وخرقه أو أصله من خرق الثوب إذا شَقَّهُ أي اشْتَقُّوا له بنين وبنات، قال الشوكاني: ((وقوله تعالى: ﴿ وَخَرَقُواْ لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ﴾ قرأ نافع بالتشديد على التكثير؛ لأنَّ المشركين ادَّعُوا أنَّ الملائكة بنات الله والنصارى ادَّعُوا أنَّ المسيح ابن الله واليهود ادَّعوا أنَّ عُزَيز ابن الله فكثر من كفرهم فشدَّد الفعل لمطابقة المعنى، وقرأ الباقون بالتخفيف أي زوروا)) [٦٥].

فالآية الكريمة تصوَّر ضَرْبًا من ضُرُوب الشرك التي قال بها العرب، وقالت بها كثير من الأمم، وهو اتخاذ شركاء لله ممَّا خلق وبرأ، وعلى هذا فالله تعالى هو المستقل بالخلق وحده فلهذا يجب أن يُفْرَدَ بالعبادة وحده لا شريك له، ومثل هذه المعتقدات ضلال في وصفه تعالى بأنَّ له ولدًا كما يزعم من قال من اليهود في (عزيز) ومَنْ قال من النصارى في (عيسى) ومَنْ قال من مشركي العرب في الملائكة أنَّ الملائكة بنات الله تعالى كما

يقول الظالمون علوا كبيرًا، فجعلوا لله الجنِّ شركاء في عبادتهم إياهم وهو المنفرد بخلقهم بغير شريك ولا ناصر ولا ظهير؛ وخرقوا له بنين وبنات بغير علم بحقيقة ما يقولون ولكن جهلًا بالله وبعظمته فإنَّه لا ينبغي لمَن كان إلهًا أن يكون له بنين وبنات وصاحبة ولا أن يشركه في خلقه شريك ولهذا قال:﴿ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ أي تقدس وتنزه عمَّا يصفه هؤلاء الجهلة الضالون من الأولاد والأنداد والنظراء والشركاء(٦٦).

فَرَقَ: قال تعالى:﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَـٰهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَ نَزَّلْنَـٰهُ تَنزِيلًا ﴾ [الإسراء:١٠٦].

وفيها قراءتان:

١. قرأ الجمهور: (فَرَقْنَاه) بتخفيف الراء(٦٧).
٢. قرأ الإمام علي (عليه السلام) وابن عباس وابن مسعود وأُبيٌّ والشعبي والحسن – بخلاف – وأبو رجاء وقتادة وحميد وعمر بن فائد وعمر بن ذرّ وأبو عمرو بخلاف: (فَرَّقْنَاه) بالتشديد(٦٨).

والقراءة الأولى هي الأجود؛ لإجماع القراء عليها وفضَّلها الطبري فقال: ((وقوله: (وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ) اختلفت القرّاء في قراءة ذلك، فقرأته عامّة قرّاء الأمصار (فَرَقْناهُ) بتخفيف الراء من فرقناه، بمعنى: أحكمناه وفصلناه وبيناه، وذكر عن ابن عباس، أنه كان يقرؤه بتشديد الراء (فَرَّقْناهُ) بمعنى: نزلناه شيئا بعد شيء، آية بعد آية، وقصة بعد قصة. وأولى القراءتين بالصواب عندنا، القراءة الأولى ؛لأنَّها القراءة التي عليها الحجة مجمعة، ولا يجوز خلافها في ما كانت عليه مجمعة من أمر الدين والقرآن، فإذا كان ذلك أولى القراءتين بالصواب، فتأويل الكلام: وما أرسلناك إلَّا مبشرًا ونذيرًا، وفصلناه قرآنا، وبيَّناه وأحكمناه، لتقرأه على الناس على مكث. وبنحو الذي قلنا في ذلك من التأويل، قال جماعة من أهل التأويل)) (٦٩).

ومن كلام الطبري يتبن أنَّ القراءة بالتخفيف ملائمة للمعنى أي معنى (فَرَقْنَاه): بَيَّنَّاه، وقال أبو عبيدة: التخفيف أعجبُ إليَّ؛ لأنَّ تفسيره بيَّنَّاه(٧٠). أي بَيَّنَّاهُ وَأَوْضَحْنَاهُ، وَفَرَّقْنَا فِيهِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ.

أمَّا القراءة بالتشديد (فَرَّقْنَاه) فشاذَّة وأوضحها ابن جني بقوله: ((تفسيره: فَصَّلْنَاه، ونَزَّلْناه شيئًا بعد شيءٍ، ودليله على ذلك: (عَلى مُكْثٍ))) (٧١).

وعلى هذا فإنَّ الإجماع جُعِلَ أساسًا في تفضيل القراءة.

٢. **الماضي المبني للمجهول**: ومن أبنيته:

فُعِلَ: ومن القراءات التي وردت فيها مفاضلة على هذا البناء:

غُلِبَتْ: قال تعالى: ﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ﴾ [الروم: ٢]

وفيها قراءتان:

١. قرأ الجمهور: (غُلِبَتْ) بضم الغين(٧٢).
٢. قرأ ابن عمر وأبو سعيد الخدري: (غَلَبَتْ) بفتح الغين(٧٣).

والقراءة الأولى هي الأجود؛ لإجماع القرَّاء عليها وفضَّلها الطبري إذ قال: ((والصواب من ذلك عندنا الذي لا يجوز غيره ﴿ ألم. غُلِبَتِ الرُّومُ) بضم الغين؛ لإجماع القراء عليه)) (٧٤).

وزاد الزجاج: ((والمعنى على غُلِبَت، وهي إجماع القرَّاء؛ وذلك لأنَّ فارس كانت قد غَلَبَت الروم في ذلك الوقت، والروم مغلوبة، فالقراءة غُلِبَتْ)) (٧٥). وقال النحاس: ((والحديث يدلُّ على أنَّ القراءة غُلِبَتْ، بضم الغين وكان في هذا الإخبار دليل على نبوّة محمد (صلّى الله عليه وسلّم)؛ لأنَّ الروم غلبتها فارس فأخبر الله جلّ وعزّ

أنَّ الروم ستغلب فارس في بضع سنين، وأن المؤمنين يفرحون بذلك؛ لأنَّ الروم أهل كتاب فكان هذا من علم الغيب الذي أخبر الله جلّ وعزّ به)) [٧٦].

وذكر أبو جعفر النحاس رواية هذه القراءة ونعتها بالضعف إذ قال : ((وحكى أبو حاتم أنَّ عصمة روى عن هارون أنَّ هذه قراءة أهل الشام، وأحمد بن حنبل يقول: إنَّ عصمة هذا ضعيف، وأبو حاتم كثير الرواية عنه))[٧٧]. ووصف الطوسي هذه القراءة بالغلط[٧٨].

زيادة على موافقتها المعنى إذ سُرَّ المسلمون بظفر الروم الفرس، فقال ابن عطية: ((وتأويل ذلك أنَّ الذي طرأ يوم بدر إنَّما كان أنَّ الروم غلبت فعزَّ ذلك على كفار قريش وسرَّ المسلمون فبشر الله تعالى عباده بأنَّهم سيغلبون أيضًا في بضع سنين. وذكر هذا التأويل أبو حاتم، والرواية الأولى والقراءة بضم الغين أصحُّ)) [٧٩].

سُئِلَتْ: قال تعالى: ﴿ وَإِذَا ٱلمَوءُۥدَةُ سُئِلَتْ﴾ [التكوير: ٨]

وفيها أربع قراءات:

١. قرأ الجمهور:(سُئِلَتْ) بضم السين وكسر الهمزة وفتح اللام مبنيًا للمجهول[٨٠].
٢. قرأ الحسن البصري والأعرج : (سِيْلَتْ) بكسر السين وفتح اللام[٨١].
٣. قرأ أبو جعفر: (سُيِّلَتْ) بتشديد الياء[٨٢].
٤. قرأ الإمام علي (عليه السلام) وأُبَيّ بن كعب وابن مسعود وابن عباس ومجاهد وابن أبي عبلة وهارون: (سَأَلَتْ) بفتح السين والهمزة واللام مبنيًا للفاعل[٨٣].

والقراءة الأولى هي الأجود؛ لإجماع القرَّاء عليها وفَضَّلها الفراء، فقال: ((ومن قرأ: ﴿ وَإِذَا الْمَوْؤُدَةُ سُئِلَتْ﴾ ففيه وجهان: سُئِلَت: فقيل لها: ﴿ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ ثم يجوز قُتِلَت. كما جاز فِي المسألة الأولى، ويكون سئلت: سُئِل عَنْهَا الَّذِينَ وأدُوها. كأنك قلت: طلبتْ منهم، فقيل: أَيْنَ أولادُكم؟ وبأي ذنب قتلتموهم؟ وكل الوجوه حسن بيّن إلّا أن الأكثر (سُئِلَت) فهو أحبُّها إلي)) [٨٤].

وزاد الطبري: ((وأولى القراءتين في ذلك عندنا بالصواب قراءة مَنْ قرأ ذلك (سُئِلَتْ) بضم السين (بأيِّ ذَنْبٍ قُتِلَت) على وجه الخبر؛ لإجماع الحجة من القُرَّاء عليه)) [٨٥].

زيادة على موافقتها المعنى؛ لأنَّ معنى (سُئِلَت) سُؤالُ الموءودة سؤال توبيخٍ لقَاتِلها، فأراد الله أن يُوَبِّخُ قَاتِلَها؛ لأنَّها قُتِلَت بغير ذنبٍ ((إذ كان الرجل في الجاهلية إذا ولدت له امرأتَهُ بنتًا دَفنها حَيَّة، إمَّا خَوفًا من السبِي والاسترقاق، وإمَّا خشية الفقر والإملاق، وكان ذوو الشرف منهم يمتنعون من هذا ويمنعون منه حتى افتخر الفرزدق فقال[٨٦]:

ومِنَّا الَّذي مَنَعَ الوَائِدَا تِ فأَحْيَا والوَئِيدَ فلم تُوأَدِ.

وسميت موءودة للثقل الذي عليها من التراب، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَـُٔودُهُ حِفْظُهُمَا﴾[٨٧]. أي لا يثقله، وقال متمم بن نويرة[٨٨]:

ومَوْءُودَةٍ مَقْبُورَةٍ في مَفَازَةٍ بآمَتِها مَوْسُودَة لم تُمَهَّدِ.

فقال توبيخًا لقاتلها وزجرًا لمَنْ قَتَل مثلها ﴿ وإذا المَوْءُودَةُ سُئِلَتْ﴾ واختلف هل هي السائلة أو المسؤولة ، على قولين: أحدهما: وهو قول الأكثرين أنها هي المسؤولة: ﴿ بأيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ فتقول: لا ذنب لي ، فيكون ذلك أبلغ في توبيخ قاتلها وزجره. الثاني: أنها هي السائلة لقاتلها لم قتلت ، فلا يكون له عذر)) [٨٩].

وأمَّا قراءة الحسن البصري والأعرج (سِيْلَتْ) فيمكن القول فيها إنَّها على تخفيف الهمزة ؛ لأنَّ بعض العرب يميلون إلى التخفيف فيسقطون الهمزة ويلقون حركتها على ما قبلها. وأمَّا قراءة (سُيِّلَتْ) بتشديد الياء؛ وذلك للتكثير؛ لأنَّ الموءودة اسم جنس فقال أبو حيان: ((وقرأ أبو جعفر: بتشديد الياء؛ لأنَّ الموءودة اسم جنس، فناسب التكثير باعتبار الأشخاص)) [٩٠].

أمَّا قراءة (سَأَلَتْ) بالبناء للفاعل فهي حكايةً لكلام الموءودة حين سُئِلَتْ[٩١].

٣. المضارع:

المضارع المجرَّد: ومن أبنية المضارع المجرد التي وردت فيها مفاضلة بين القراءات القرآنية:

١. **يَفْعِل:**

يَجْرِمُ: قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لاَ تُحِلُّواْ شَعَـٰٓئِرَ اللّهِ وَلاَ الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلاَ الْهَدْيَ وَلاَ الْقَلَـٰٓئِدَ وَلا ءَآمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُواْ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢]

وفيها قراءتان:

١. قرأ الجمهور: (يَجْرِمَنَّكُم) بفتح الياء[٩٢].
٢. قرأ ابن مسعود والأعمش وابن وثاب: (يُجْرِمَنَّكُم) بضم الياء[٩٣].

القراءة الأولى هي الأجود؛ لإجماع القراء عليها وفضَّلها الطبري فقال: ((قال أبو جعفر: والذي هو أولى بالصواب من القراءتين، قراءة من قرأ ذلك: (وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ) بفتح(الياء)؛ لاستفاضة القراءة بذلك في قَرَأَة الأمصار، وشذوذ ما خالفها، وأنها اللغة المعروفة السائرة في العرب، وإن كان مسموعًا من بعضها: (أَجْرَمَ يُجْرِمُ) على شذوذه. وقراءة القرآن بأفصح اللغات، أولى وأحق منها بغير ذلك. ومن لغة من قال: (جَرَمْتُ)، قول الشاعر[٩٤]:

يَا أَيُّهَا المُشْتَكِي عُكْلا وَمَا جَرَمَتْ إلى القَبَائِلِ مِنْ قَتْلٍ، وإبْآسُ))[٩٥].

ومن كلام الطبري يتبين أنَّ جَرَمَ وأَجْرَمَ لغتان بمعنى واحد إلَّا أنَّ القراءة بـ(جرم) أولى ؛لأنَّه الأصل والأكثر شهرة في لغات العرب، وقال القرطبي: ((وَيُقَالُ: جَرَمَ يَجْرِمُ جَرْمًا إِذَا قَطَعَ، قَالَ الرُّمَّانِيُّ عَلِيُّ بْنُ عِيسَى: وَهُوَ الْأَصْلُ، فَجَرَمَ بِمَعْنَى حَمَلَ عَلَى الشَّيْءِ لِقَطْعِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَجَرَمَ بِمَعْنَى كَسَبَ لِانْقِطَاعِهِ إِلَى الْكَسْبِ، وَجَرَمَ بِمَعْنَى حَقَّ لِأَنَّ الْحَقَّ يُقْطَعُ عَلَيْهِ. وَقَالَ الْخَلِيلُ:﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾[٩٦] لَقَدْ حَقَّ أَنَّ لَهُمُ الْعَذَابَ. وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: جَرَمَ وَأَجْرَمَ لُغَتَانِ بِمَعْنًى وَاحِدٍ، أَيِ اكْتَسَبَ. وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ" يُجْرِمَنَّكُمْ" بِضَمِّ الْيَاءِ، وَالْمَعْنَى أَيْضًا لَا يَكْسِبَنَّكُمْ، وَلَا يَعْرِفُ الْبَصْرِيُّونَ الضَّمَّ، وَإِنَّمَا يَقُولُونَ: جَرَمَ لَا غَيْرَ)) [٩٧].

أي أنَّ (جَرَمَ) ثلاثي متعدٍ إلى مفعول واحد، أما (أَجْرَمَ) فهو ثلاثي مزيد بالهمزة متعدٍ إلى مفعولين بهمزة القطع وهذا ما أوضحه الزمخشري بقوله: (((جَرَمَ) يجرى مجرى (كَسَبَ) في تعديه إلى مفعولٍ واحد واثنين. تقول: جَرَمَ ذَنْبًا، نحو كَسَبَهُ. وجَرَمْتُهُ ذَنْبًا، نحو كَسَبْتُهُ إياهُ. ويقال: أَجْرَمْتُهُ ذَنْبًا، على نقل المتعدي إلى مفعول بالهمزة

إلى مفعولين، كقولهم: أَكَسْبَتُهُ ذَنْبًا. وعليه قراءة عبد اللَّه: (ولا يُجْرِمَنَّكُم) بضم الياء، وأوّل المفعولين على القراءتين ضمير المخاطبين، والثاني (أَنْ تَعْتَدُوا))) (٩٨).

يُخْرِبُونَ: قال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مِن دِيَـٰرِهِم لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ فَأَتَىٰهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي ٱلْأَبْصَـٰرِ ﴾ [الحشر:٢]

وفيها قراءتان:

١. قرأ أبو عمرو وأبو عبد الرحمن السلمي: (يُخَرِّبُوَن) مشددة الراء(٩٩).
٢. قرأ الباقون: (يُخْرِبُونَ) مخففة الراء(١٠٠).

ولقراءة الثانية هي الأجود؛ لإجماع القراء عليها وفضّلها الفراء فقال: ((فذلك قوله [عزَّ وجل] : ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ واجتمع القراء على(يُخْرِبُونَ) إلا أبا عَبْد الرَّحْمَن السُّلَميّ، فإنه قَرَأَ (يُخَرِّبُونَ) ، كأنَّ يخرّبون: يهدّمون، ويخُرْبِون– بالتخفيف: يخرجون منها يتركونها، ألا ترى أنهم كانوا ينقبون الدار فيعظونها؟ فهذا معنى:(يُخْرِبون) والذين قَالُوا (يُخَرِّبُونَ) ذهبوا إلى التهديم الَّذِي كَانَ المسلمون يفعلونه، وكلٌّ صوابٌ. والاجتماع من قراءة القراءِ أحب إليَّ)) (١٠١). زيادة على موافقتها المعنى وهذا المعنى واضح.

ومن كلام الفراء يمكننا القول إنَّ القراءة بالتخفيف تفيد معنى الترك والخروج من الديار. وقال ابن خالويه: ((فالحجة لمَنْ خَفَّفَ أَنَّهُ أراد يرحلون ويخلونها تَقول الْعَرَب: أَخْرَبْنَا الْمنزل إذا هم ارتحلوا عَنهُ وإن كَانَ صَحِيحًا)) (١٠٢).

أمَّا القراءة بالتشديد فأفادت معنى الهدم وقال ابن خالويه: ((وَالْحُجَّة لمَنْ شَدَّد أَنَّهُ أراد يهدمونها وينقضونها تَقول الْعَرَب: خَرَّبْنا الْمنزل إذا هم هدموه وإن كَانُوا فِيهِ مقيمين)) (١٠٣).

وقال أبو زرعة: ((قَرَأَ أَبُو عَمْرو (يُخَرِّبُونَ) بِالتَّشْدِيدِ أَي يهدمون وحجته قَوْله: ﴿ بُيُوتهم بِأَيْدِيهِم وأيدي الْمُؤمنِينَ﴾ فَذكر الْبيُوت وَالْأَيْدِي للتكثير وَتردد الْفِعْل كَمَا قَالَ: ﴿وغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾(١٠٤). وَقد أَجمعُوا على التَّشْدِيد فِي هَذَا الْحَرْف، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (يُخْرِبُونَ) بالتخفيف وفيهَا وَجْهَان أَحدهمَا: أَن يكون الْأَحْزَاب يَعْنِي بِهِ التّرْك تَقول أَخْرَبْتُ الْمَكَان إِذا خَرَجْتُ عَنهُ وَتركْتُه فَمَعْنَى يخربون أَي يتركون بُيُوتهم، وَالْوَجْه الآخر: أَن يُرَاد معنى الْهدم فيجرى ذَلِك مجْرى أَوْفَيْتَ ووَفَّيْتَ وأَكْرَمْتَ وكَرَّمْتَ وأَذْكَرْتَهُ وذَكَّرْتَهُ وَكَذَلِكَ خَرَّبَتْ وأَخْرَبْتَ وَالْأَصْل أَن تَقول خَرَّبَ الْمنزل وأَخْرَبَهُ صَاحبه وَخَرَّبَهُ)) (١٠٥).

وما يُفهم من قول أبي زرعة أنَّ فَعَّلَ للتكثير و أَفْعَلَ للتعدية على المعنى الأكثر والأشهر بمعنى واحد وهو الترك والخراب.

ب: أبنية الماضي والمضارع المزيد المبني للمعلوم والمجهول:

١. **الماضي: ومن أبنية الماضي التي وردت فيها مفاضلة بين القراءات القرآنية:**

فَعَّل: ومن القراءات التي وردت على هذا البناء:

- **قدَّر:** قال تعالى: ﴿ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى:٣].

وفيها قراءتان:

١. قرأ الكسائي وأبو عبد الرحمن السلمي ورويت عن الإمام علي (عليه السلام): (قَدَرَ) بالتخفيف(١٠٦).
٢. قرأ الباقون: (قَدَّرَ) بالتشديد(١٠٧).

والقراءة الثانية هي الأجود؛ لإجماع القراء عليها، وفضَّلها الفراء فقال: ((والقراء مجتمعون عَلَى تشديد (قدّر) . وكان أَبُو عَبْد الرَّحْمَن السلمي يقرأ: قَدَر مخففة، ويرون أنها من قراءة عليّ بْن أَبِي طالب (رحمه الله)، والتشديد أحب إليَّ لاجتماع القراء عَلَيْهِ)) (١٠٨).

ونقول إنَّ القراءتين لغتان من لغات العرب، إلَّا أنَّ التشديد يكون للمبالغة وهو الوجه، والأكثر استعمالًا في لغة العرب للدلالة على المبالغة ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَٰتَهَا ﴾(١٠٩) وقوله تعالى: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾(١١٠). وعلى هذا يكون المعنى كما بينه النحاس: ((وَالَّذِي قَدَّرَ أي قدر صورهم وأرزاقهم وأعمالهم فَهَدى قيل: فبيّن لهم، وقيل: المعنى: فهدى وأضل، وقيل: فهداهم إلى مصالحهم)) (١١١).

وقال ابن أبي زرعة:((قَرَأَ الْكسَائي(وَالَّذِي قَدَرَ فَهَدَى) بِالتَّخْفِيفِ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّشْدِيدِ الْمَعْنى قدر خلقه فهدى كل مَخْلُوق إِلَى مصْلحَته وَيُقَال: هدى الذّكر لمأتى الْأُنْثَى من سَائِر الْحَيَوَان وحجتهم قَوْله: ﴿ وَخلق كل شَيْء فقدره تَقْديرا﴾ وَقد أَجمعُوا على تَشْدِيد هَذَا فَرد مَا اخْتلفُوا فِيهِ إِلَى أما اجْمَعُوا عَلَيْهِ أولى)) (١١٢).

وعلى هذا جعل إجماع القراء أساسًا في تفضيل القراءة.

ثانيًا: المضارع المزيد: ومن أبنية المضارع المزيد هي:

١. **يُفْعِلُونَ** : من القراءات التي وردت فيها مفاضلة على أساس إجماع القراء:

يُطِيقُونَ: قال تعالى: ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة : ١٨٤]

وفيها ست قراءات:

١. قرأ الجمهور: (يُطِيقُونَه) بضم الياء وكسر الطاء وياء وضم القاف(١١٣).
٢. قرأ ابن عباس بخلاف وعائشة وسعيد بن المسيب وطاووس بخلاف و سعيد بن جبير ومجاهد و عكرمة وأيوب السختياني وعطاء: (يُطَوَّقُونَه) بضم الياء وفتح الطاء وتشديد الواو وفتحها وضم القاف(١١٤).
٣. قرأ مجاهد ورويت عن ابن عباس وعكرمة: (يَطَّوَّقُونَه) بفتح الياء وتشديد الطاء والواو وفتحهما(١١٥).
٤. قرأ ابن عباس بخلاف ومجاهد وعكرمة: (يَطَّيَّقُونَه) بفتح الياء وتشديد الطاء والياء وفتحهما(١١٦).
٥. قرأ ابن عباس بخلاف: (يُطَيَّقُونَه) بضم الياء وفتح الطاء مع تشديد الياء وفتحها(١١٧).
٦. قرأ حميد: (يُطْوِقُونَه) بضم الياء وسكون الطاء وكسر الواو(١١٨).

وقراءة الجمهور هي الأجود؛ لإجماع القراء عليها لموافقتها خط المصاحف جميعها وفضَّلها الطبري فقال: ((وأما قوله: (وَعلى الذين يُطيقونه فديةٌ طَعامُ مسكين)، فإنَّ قراءة كافة المسلمين:(وعلى الذين يُطِيْقُونَه)، وعلى ذلك خطوط مصاحفهم. وهي القراءة التي لا يجوز لأَحَدٍ من أهل الإسلام خلافُها، لنقل جميعهم تصويبَ ذلك قرنًا عن قرنٍ)) (١١٩).

وتابعه النحاس، فقال: ((والقراءة المجمع عليها (يُطِيقُونَهُ) وأصحُّ ما فيها أنّ الآية منسوخة)) (١٢٠).

فأصل (يُطِيقُونَه): يُطْوِقُونَه بكسر الواو ثُمَّ نُقِلَت حركة الواو إلى الطاء؛ لأنَّ الصحيح أولى بالحركة من المعتل فقُلِبَتْ الواو ياء لانكسار ما قبلها فأصبحت (يُطِيْقُونَه).

أمَّا القراءات الآخر فهي شاذَّةٌ و أوضحها ابن جني بقوله: ((قال أبو الفتح: أمَّا عين الطاقة فواو؛ لقوهم: لا طاقة لي به ولا طوق لي به؛ وعليه مَن قرأ (يُطَوَّقُونَه) فهو يُفَعَّلُونه منه، فهو كقوله: يُجَشَّمُونه، ويكلفونه، ويجعل لهم كالطوق في أعناقهم.

وأما (يَطَّوَّقُونه) فيَتَفعَّلونه منه، كقولك: يَتَكَلَّفُونَه ويَتَجَشَّمُونَه، وأصله: يَتَطَوَّقُونَه، فأبدلت التاء طاء، وأدغمت في الطاء بعدها كقولهم: اطَّير يَطَّير؛ أي: يَتَطَيَرُ. وتجيز الصنعة أن يكون يَتَفَوْعَلُونَه ويَتَفَعْولونه جميعًا، إلَّا أن يَتَفَعَّلونه الوجه؛ لأنَّه الأكثر والأظهر. وأما (يَتَطَيَّقُونَه) فظاهره لفظًا أن يكون يَتَفَيْعَلُونَه، كتَحَيَّزَ أي تَفَيْعَلَ. أنشدنا أبو علي للهذلي[١٢١]:

فَلَمَّا جَلاها بالإِيَامِ تَحَيَّزَتْ ثُبات عليه ذلُّها واكْتِئَابُها.

فهذا تَفَيْعَلْتُ من حازَ يَحُوزُ، ومثله تَفَيْهَقَ. وقد يمكن أن يكون أيضًا يَتَطَيَّقُونه يتفَعَّلُونه، إلَّا أنَّ العينين أبدلتا ياءين، كما قالوا في تَهَوَّرَ الجرف: تَهَيَّر، وعلى أنَّ أبا الحسن قد حكى هَارَ يَهِيرُ. وقد يمكن أيضًا أن يكون هَارَ يَهِيرُ من الواو فَعِل يَفعِلُ، كرأي الخليل في طَاحَ يَطِيحُ، وتَاهَ يَتِيهُ.

وليس يقوى أن يكون يَتَطَوَّقُونَهُ يتَفَوْعَلُونَهُ ولا يَتَفَعْولونه، وإن كان اللفظ هنا كاللفظ بيتَفَعَّل؛ لقلته وكثرته. ويُؤنِّس بكون يَتَطَيَّقُونَه يَتَفَعَّلُونَه قراءة مَن قرأ: (يَتَطَوَّقُونه)، وكذلك يُؤنِّس بكون يُطَيَّقُونَه يُفعَّلونه قراءة مَن قرأ: (يُطَوَّقُونه)، والظاهر من بعد هذا أن يكون يُفَيعلُونه)) [١٢٢].

ومن كلام ابن جني يمكننا أن نقول: إنَّ قراءة (يُطَوَّقُونَه) من (طَوَّقَ) على الأصل المقاس؛ لأن الواو غير ساكنة ولم تُسبَقْ بكسرة تُوجِبُ قلبها ياءً. أمَّا قراءة (يَطَّوَّقُونَه) فأصله (يَتَطَوَّقُونَ) من اطَّوَّقَ، وَأَصْلُهُ تَطَوَّقَ عَلَى وَزْنِ تَفَعَّلَ، ثُمَّ أَدْغَمُوا التَّاءَ فِي الطَّاءِ، فَاجْتَلَبُوا فِي الْمَاضِي وَالْأَمْرِ هَمْزَةَ الْوَصْلِ. فأبدلت التاء طاءً، وأُدغمت في الطاء الثانية، وقد أجازت الصنعة الصرفية أن يكون وزن (يَطَّوَّقُونَه) يَتَفَوْعَلُونَه ويَتَفَعْولونه جميعًا، إلَّا أن يَتَفَعَّلونه الوجه؛ لأنَّه الأكثر والأظهر. وأَمَّا قراءة (يَتَطَيَّقُونَه) فهي على الظاهر تكون على إبدال الواو ياءً.

وقراءة حميد أوضحها أبو حيان فقال: ((وَقَرَأَ حُمَيْدٌ يُطْوِقُونَهُ مِنْ أَطْوَقَ، كَقَوْلِهِمْ أَطْوَلَ فِي أَطَالَ، وَهُوَ الْأَصْلُ. وَصِحَّةُ حَرْفِ الْعِلَّةِ فِي هَذَا النَّحْوِ شَاذَّةٌ مِنَ الْوَاوِ وَمِنَ الْيَاءِ، وَالْمَسْمُوعُ مِنْهُ: أَجْوَدُ، وَأَعْوَلُ، وَأَطْوَلُ. وَأَغْيَمَتِ السَّمَاءُ، وَأَخْيَلَتْ، وَأَغْيَلَتِ الْمَرْأَةُ وَأَطْيَبُ، وَقَدْ جَاءَ الْإِعْلَالُ فِي جَمِيعِهَا وَهُوَ الْقِيَاسُ، وَالتَّصْحِيحُ كَمَا ذَكَرْنَا شَاذٌّ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ، إِلَّا أَبَا زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ فَإِنَّهُ يَرَى التَّصْحِيحَ فِي ذَلِكَ مَقِيسًا اعْتِبَارًا بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ النَّزْرَةِ الْمَسْمُوعِ فِيهَا الاعتلال وَالنَّقْلُ عَلَى الْقِيَاسِ)) [١٢٣].

٢. نُفْعِلُ:

نُنْجِي: قال تعالى: ﴿ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَـــهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨].

وفيها قراءتان:

١. قرأ ابن عامر في احدى الروايتين وعاصم في رواية أبي بكر : (نُجِّي) بنون واحد مشددة الجيم مكسورة على ما لم يُسمَّ فاعله والياء ساكنة[١٢٤].

٢. قرأ الباقون وروى حفص عن عاصم بنونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة والجيم خفيفة: (نُنْجِي) بنونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة والجيم خفيفة[١٢٥].

واختلف العلماء في تفضيل أيِّ القراءتين:

ففضَّل ابن قتيبة والطبري ومكي القيسي القراءة الثانية (نُنْجِي)؛ لإجماع القراء عليها؛ لأنَّها الأصل في هذا الفعل، فالنون الأولى نون المضارعة والثانية فاء الفعل فيكون وزنه (نُفْعِلُ) يقول الطبري: ((قال أبو جعفر: والصواب من القراءة التي لا استجيز غيرها في ذلك عندنا ما عليه قرّاء الأمصار، من قراءته بنونين وتخفيف الجيم، لإجماع الحجة من القرّاء عليها وتخطئتها خلافه)) (١٢٦).

وقال القيسي: ((وحجة مَنْ قرأ بنونين أنَّه الأصل، وسُكِّنَتِ الياء؛ لأنَّه فعلٌ مستقبل، وحقُّ الياء الضمُّ، فسُكِّنَت لاستثقال الضم على الأصول، وانتصب (المؤمنين) بوقوع الفعل عليهم، والفعل مضاف مخبرٌ به عن الله جلَّ ذكره، فهو المنجي من كلِّ ضرٍّ، لا إله إلَّا هو، فأمَّا وقوعها في المصاحف بنون واحدة فإنَّما ذلك لاجتماع المثلين في الخط؛ لأنَّ النون الثانية تخفى عند الجيم بلا خلاف، وهو من (أَنْجَى يُنْجِي)، كما قال:﴿ فَلَمَّا أَنجَـٰـهُمْ﴾(١٢٧)، وكان أبو عبيد يختار القراءة بنون واحدة اتِّباعًا للمصحف، وعلى إضمار المصدر، يقيمه مقام الفاعل، وبنصب (المؤمنين) ويسكن الياء في موضع الفتح وهذا كلُّه قبيح بعيد، واختار أبو عبيد أن يكون أصله(نُنَجِّي) بنونين، والتشديد، ثم أدغم النون الثانية في الجيم، وهو غلط قبيح، ولا يجوز الإدغام في حرف مشدد، فكيف تدغم النون في الجيم وهي مشددة وأولها ساكن، ولا يجوز أيضًا إدغام النون في الجيم عند أحدٍ. واختار ابن قتيبة (نُنْجِي) بنونين على قراءة الجماعة، وهو الصواب)) (١٢٨).

وفضَّل أبو عبيد القراءة الأولى، لموافقتها خط المصحف ووافقه السمرقندي فقال: ((ثم قال: كَذلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ. قرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر في إحدى الروايتين نجي المؤمنين بنون واحدة وتشديد الجيم. وقال الزجاج(١٢٩): هو لحن، لأن فعل ما لم يسم فاعله لا يكون بغير فاعل وإنما كتب في المصحف بنون واحدة؛ لأن الثانية تخفى مع الجيم. وقال أبو عبيد(١٣٠): والذي عندنا أنه ليس بلحن، وله مخرجان في العربية: أحدهما: أنه يريد نُنَجّى مشددة كقوله: وَنَجَّيْناهُ مِنَ الْغَمِّ ثم يدغم النون الثانية في الجيم والآخر: معناه نجِّي نجاة المؤمنين. قال: هذه القراءة أحب إلي، لأن المصاحف كلها كتبت بنون واحدة، وهكذا رأيت في مصحف ... عثمان ... وقرأ الباقون نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ بنونين)) (١٣١)؛ لأنَّ (نُجِّي) أصله (نُنَجِّي) بالتشديد، على إدغام النون الثانية في الجيم وهذا غلط إذ لا يمكن الإدغام في حرف مشدد، فيكف تدغم النون في الجيم وهي مشددة وهذا غلطٌ، و قال أبو علي الفارسي: ((قال: قوله في ذلك أنَّ عاصمًا ينبغي أن يكون قرأ (نُنْجِي) بنونين وأخفى الثانية؛ لأنَّ هذه النون تخفى مع حروف الفم وتبيينها لحنٌ، فلَّما أخفى عاصم، ظَنَّ السامع أنَّه مدغم؛ لأنَّ النون تخفى مع حروف الفم، ولا تبين، فالتبس على السامع الإخفاء بالإدغام من حيث كان كلٌّ من الإخفاء والإدغام غير مُبيَّن، ويُبين ذلك إسكانه الياء من (نُجِّيَ)؛ لأنَّ الفعل إذا كان مبنيًا للمفعول به وكان ماضيًا لم يُسْكَن آخره، وإسكان آخر الماضي إنما يكون على قول مَنْ قال في رُضٍ: رُضَا...)) (١٣٢).

ومن قول أبي علي الفارسي يتضح أنَّ (نُجِّي) فعلٌ مَاضٍ لم يسمَّ فَاعله وَيجبُ أن ترفع الْمُؤمنِينَ على هَذِه الْقِرَاءَة؛ لِأَنَّهُ مفعول لم يسم فَاعله وَفعل مَاضٍ لم يسم فَاعله وَلَكِن أَتَى على إضمار الْمصدر أَقَامَهُ مقَام الْفَاعِل وَهُوَ بعيد؛ لِأَن الْمَفْعُول أولى بِأَن يقوم مقَام الْفَاعِل وإنَّما يقوم الْمصدر مقَام الْفَاعِل عِنْد عدم الْمَفْعُول بِهِ أَو عِنْد اشْتِغَال الْمَفْعُول بِهِ بِحرف الْجَرّ نَحْو قَيْمَ وسِيْر وزِيْد(١٣٣).

والذي يراه الباحث أنَّ الرأي الأفضل هو القراءة الثانية ؛ لأنَّ (نُنْجِي) من (أَنْجَى يُنْجِي) على أَنه فعل مُسْتَقْبل؛ لِأَن المثلين فِي مثل هَذِه الْأَشْيَاء لَا يحذف الثَّانِي اسْتِخْفَافًا الا اذا اتّفقت حَرَكَة المثلين نَحْو تَتَفَرَّقُون وتَتَعَاوَنُون

فإن اخْتلفت حَرَكَة المثلين لم يجز حذف الثَّانِي نَحْو تَتَغَافَر الذُّنُوب وتَتَنَاتَج الدَّوَابّ والنونان فِي ننجي قد اخْتلفت حركتهما فَلَا يجوز حذف الْبَتَّةَ فِي احداهما وَأَيْضًا فإنَّ النُّون الثَّانِيَة أَصْلِيَّة والأصلي لَا يجوز حذفه الْبَتَّةَ وَالتَّاء المحذوفة فِي (تفَرقُوا) (وتَعَاوَنُوا)زَائِدَة فحذفها حسن اذا اتّفقت الحركتان(١٣٤).

٢. **تَفْتَعِلُ:**

تَتَّخِذ: قال تعالى:﴿ وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ وَجَعَلْنَـٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا۟ من دُونِي وَكِيلًا ﴾ [الإسراء: ٢].

وفيها قراءتان:

١. قرأ أبو عمرو وحده: (يَتَّخِذُوا) بالياء(١٣٥).
٢. قرأ الباقون: (تَتَّخِذُوا) بالتاء(١٣٦).

والقراءة الثانية أحسنُ؛ لإجماع القراء عليها إذ يقول الطبري: ((وقرأ بعض قُراء البصرة (أَلَّا يَتَّخِذُوا) بالياء، وقرأ عامة قراء المدينة والكوفة (أَلَّا تَتَّخِذُوا) بالتاء، وهما قراءتان صحيحتا المعنى، متفقتان غير مختلفتين، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيبٌ، غير أنَّي أُوثر القراءة بالتاء؛ لأنَّها أشهر في القراءة وأشدُّ استفاضةً فيهم من القراءة بالياء))(١٣٧).

ووجه القراءة بالتاء أنَّها على الرجوع إلى الخطاب بعد الغيبة وهذا ما بينه مكي القيسي: ((وقرأ الباقون بتائين، وأجروه على الانصراف من الغيبة إلى المخاطبة كقوله: ﴿ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِنَ﴾(١٣٨)، ثم قال:﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾(١٣٩)، وهو كثيرٌ)) (١٤٠).

ويمكننا القول إنَّ القراءة على الخطاب أفادت معنى: أنَّ الله تعالى أنزل التوراة على موسى عليه السلام ليكون هداية لهم كراهة أن يتخذوا من دونه وكيلًا، فنهاهم عن ذلك بالنواهي التي وردت في الكتاب فقال لهم لا تتخذوا من دوني وكيلًا. ويقول ابن عاشور: ((وقرأ الجمهور: (أَلَّا تَتَّخِذُوا) بتاء الخطاب على أصل حكاية ما يحكى من الأقوال المتضمنة نَهْيًا، فتكون (أنْ) تفسيرية لما تضمنه لفظ (الكتاب) من معنى الأقوال، ويكون التفسير لبعض ما تضمنه الكتاب اقتصارًا على الأهم منه وهو التوحيد)) (١٤١).

فالالتفات من الغيبة إلى الخطاب يكون لنكته بلاغية وهي نهي المخاطبين عن اتخاذ وكيل أو معين من دون الله تعالى.

أمَّا القراءة بالياء (يَتَّخِذُوا) فقد أفادت معنى أنَّ التوراة التي أنزلها الله تعالى على موسى (عليه السلام) هدايةً لبني إسرائيل لئلا يتخذوا ربًّا من دون الله يفوضون إليه أمورهم، وقال أبو السعود: ((وقرئ بالياء على أَنَّ (أنْ) مصدرية والمعنى: آتينا موسى الكتاب لهداية بني إسرائيل لئلا ﴿ مِن دُونِي وَكِيلًا﴾ أي ربًّا تكلون إليه أموركم))(١٤٢).

٣. **يُفَعَّلُ:**

يُخَيَّلُ: قال تعالى: ﴿ قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦]

فيها قراءتان:

١. قرأ ابن عامر والحسن البصري وابن ذكوان ورَوْح: (تُخَيَّلُ) بالتاء وفتح الخاء على التأنيث(١٤٣).

٢. قرأ الباقون: (يُخَيَّلُ) بالياء على التذكير[١٤٤].

والقراءة الثانية هي أجود؛ لإجماع القُرَّاء عليها، وفضَّلها الطبري فيقول: ((واختلفت القُرَّاء في قراءة قوله: ((يُخَيَّلُ إليه)) فقرأ عامة الأمصار (يُخَيَّلُ) بالياء بمعنى: يخيل إليه سعيها، وروى عن الحسن البصري أنَّه كان يقرؤه: (تُخَيَّلُ) بالتاء، والقراءة التي لا يجوز عندي في ذلك غيرها (يُخَيَّلُ) بالياء؛ لإجماع الحجة من القراء عليها)) [١٤٥].

زيادة على موافقتها المعنى إذ إنَّ النبي موسى عليه السلام كان يتخيل سعيها إليه فأسند الفعل إلى موسى. ويقول الصابوني : ((وفي الكلام حذفٌ دلَّ عليه المعنى: أي فألقوا فإذا تلك الحبال والعصي التي ألقوها يتخيلها موسى(عليه السلام) ويظنُّها – من عظمة السحر– أنَّها حيات تتحرك وتسعى على بطونها، والتعبير يوحي بعظمة السحر حتى أنَّ موسى (عليه السلام) فَزِع منها واضطرب)) [١٤٦].

وعلى هذا يكون المعنى: لمَّا اجتمع موسى (عليه السلام) والسحرة في الميقات المعلوم أمام الناس، وشاور موسى(عليه السلام) تأدُّبًا معه فيمَنْ يلقي أولًا، قال لهم موسى بأن يبدؤوا هم بالإلقاء، وقد كانوا أودعوا عصيهم وحبالهم من الزئبق ما جعلها تبدو كأنَّها تتحرك وذلك بتأثير حركة الزئبق الذي تتمدد مع حرارة الشمس في قت الضحى، حتى أنَّ موسى عليه السلام فَزِعَ واضطرب من سحر السحرة[١٤٧]. فهي على معنى يُخَيَّلُ لهم السحرُ.

أمَّا القراءة بالتاء (تُخَيَّلُ) فهي على معنى تخيُّل الحبال والعصي.

٤. **يَتَفَعَّلُ:** من القراءات التي وردت فيها مفاضلة على أساس إجماع القُرَّاء:

يَطَّهَّرْنَ: قال تعالى:﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُواْ النِّسَاء فِي الْمَحِيضِ وَلاَ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىَ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللّهَ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]

وفيها قراءتان:

١. قرأ ابن عامر وابن كثير وأبو عمرو ونافع و حفص عن عاصم: (يَطْهُرْنَ) خفيفة [١٤٨].

٢. قرأ حمزة وعاصم في رواية ابي بكر والمفضل والكسائي: (يَطَّهَّرْنَ) مشددة [١٤٩].

والقراءة الثانية هي الأجود؛ لإجماع القراء عليها وفضَّلها الطبري فقال: ((قال أبو جعفر: أولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة مَنْ قَرأ: (حتَّى يَطَّهَّرْنَ) بتشديدها وفتحها؛ وذلك لإجماع الجميع على أنَّ حرامًا على الرجل أن يقرب امرأته بعد انقطاع دم حيضها حتى تطهر)) [١٥٠].

وزاد النحاس فقال: ((وقد عاب قوم (يَطْهُرْنَ) بالتخفيف قالوا: لأنَّه لا يَحِلَّ المسيس حتى يغتسلن. قال أبو جعفر: وهذا لا يلزم فيجوز أن يكون معناه كمعنى (يَطَّهَّرْنَ)، ويجوز أن يكون معناه حتى يحلَّ لهنَّ أن يَتَطَهَّرْنَ، كما يقال للمطلقة إذا انقضت عدتها: قَدْ حَلَّت للرجال بقوله: ﴿ فإذا تَطَهَّرْنَ﴾))[١٥١].

فالقراءة بالتشديد على معنى وجوب الغسل بعد انقطاع الدم حتى يُباح للزوج وطأ الزوجة. وقال ابن عاشور: ((وَلَمَّا ذُكِرَ أَنَّ الْمَحِيضَ أَذًى عَلِمَ السَّامِعُ أَنَّ الطُّهْرَ هُنَا هُوَ النَّقَاءُ مِنْ ذَلِكَ الْأَذَى فَإِنَّ وَصْفَ حَائِضٍ يُقَابَلُ بِطَاهِرٍ وَقَدْ سُمِّيَتِ الْأَقْرَاءُ أَطْهَارًا، وَقَدْ يُرَادُ بِالتَّطَهُّرِ الْغُسْلُ بِالْمَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ فِيهِ رِجالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا﴾[١٥٢]. فَإِنَّ تَفْسِيرَهُ الِاسْتِنْجَاءُ فِي الْخَلَاءِ بِالْمَاءِ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ أَفَادَ مَنْعَ الْقُرْبَانِ إِلَى حُصُولِ النَّقَاءِ مِنْ دَمِ الْحَيْضِ بِالْجُفُوفِ وَكَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى فَإِذا تَطَهَّرْنَ بَعْدَ ذَلِكَ شَرْطًا ثَانِيًا دَالًّا عَلَى لُزُومِ تَطَهُّرٍ آخَرَ وَهُوَ غَسْلُ ذَلِكَ الْأَذَى بِالْمَاءِ، لِأَنَّ صِيغَةَ تَطَهَّرَ تَدُلُّ عَلَى طَهَارَةٍ مُعْمَلَةٍ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي كَانَ قَوْلُهُ (فَإِذَا تَطَهَّرْنَ) تَصْرِيحًا بِمَفْهُومِ الْغَايَةِ لِيَبْنِيَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: (فَأْتُوهُنَّ)، وَعَلَى الِاحْتِمَالِ الثَّانِي جَاءَ قِرَاءَةُ (حَتَّى يَطْهُرْنَ) بِتَشْدِيدِ الطَّاءِ وَالْهَاءِ فَيَكُونُ

الْمُرَادُ الطُّهْرَ الْمُكْتَسَبَ وَهُوَ الطُّهْرُ بِالْغُسْلِ وَيَتَعَيَّنُ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا مِنْهُ مَعَ مَعْنَاهُ لَازِمُهُ أَيْضًا وَهُوَ النَّقَاءُ مِنَ الدَّمِ لِيَقَعَ الْغَسْلُ مَوْقِعَهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ قَبْلَهُ فَاعْتَزِلُوا النِّساءَ فِي الْمَحِيضِ وَبِذَلِكَ كَانَ مَآلُ الْقِرَاءَتَيْنِ وَاحِدًا)) (١٥٣).

فالمراد من قراءة التشديد وحجتهم مَا جَاءَ فِي التَّفْسِير حَتَّى يغتسلن بِالْمَاءِ بعد انْقِطَاع الدَّم وَذَلِكَ أَن الله أَمر عباده باعتزالهن فِي حَال الْحيض إِلَى أَن يتطهرن بِالْمَاءِ وَحجَّة أُخْرَى وَهِي قَوْله {فَإِذا تطهرن} قَالُوا وَهِي على وزن تفعلن فَيجب أَن يكون لَهَا فعل وفعلها إِنَّمَا هو الاغتسال؛ لِأَن انْقِطَاع الدَّم لَيْسَ من فعلهَا وَحجَّة أُخْرَى اعْتِبَارا بِقِرَاءَة أبي حَتَّى يتطهرن ثمَّ أدغموا التَّاء فِي الطَّاء(١٥٤).

نتائج البحث

من خلال الدراسة للقراءات القرآنية على أساس إجماع القُرَّاء والاطلاع على المصادر توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١. إنَّ الإجماع الأساس الثالث الذي فضَّل عليه القُرَّاء بين القراءات القرآنية، لأنَّ إجماع القُرَّاء حُجَّةٌ إذا كان مطابقًا لإجماع اللغويين؛ فإجماع القُرَّاء على قراءة من القراءات يأتي على أفصح الوجوه وأحسنها.
٢. في أبنية الأسماء الدالة على الذوات فقد أجمع القُرَّاء على تفضيل قراءة (صُوَاع) على وزنِ (فُعَال) لأنَّها دالة على الاسمية الخالصة، أما بقية القراءات (صَوْع، صُوْع، صَوْغ) فلم تدل على الاسمية فقراءة (صَوْع) دالة على اسم المفعول.
٣. في أبنية المشتقات أجمع القُرَّاء على تفضيل قراءة (نَصُوحًا) بفتح النون على قراءة (نُصُوحًا) لأنَّ (فَعُول) بفتح الفاء دالة على المبالغة في النصح، أمَّا (فُعُول) بضم الفاء فدالة على المصدرية.
٤. أبنية الجمع لم يأتِ منها في القراءات القرآنية إلَّا جمع المذكر السالم، ونجد أنَّ لغات العرب والقياس إلى جانب الإجماع في تفضيل القراءة، واجتمع ذلك في قراءة (النَّبِيِّين)، إذ أجمع القُرَّاء على تفضيلها على قراءة الهمز (النبئين)؛ لأنَّ العرب تميل إلى التخفيف في كلامها، فقد ردَّ سيبويه القراءة الهمز ووصفها بالرداءة، فضلًا عن موافقتها القياس إذ أنَّ (فَعِيل) معتل اللام يجمع على أَفْعِلاء بالهمز فـ (نَبِيٌّ) تجمع على (أَنْبِياء) بالهمز غير أنَّ مفرده من غير همزة.
٥. في أبنية الأفعال فوجدتُ أنَّ القُرَّاء يجمعون على قراءة من دون أخرى لموافقة المعنى لإجماعهم كما في قراءة (سُئِلَتْ) فقد فضِّلت على قراءات (سُئِّلت) و(سِيْلَت) و (سَالَت)؛ لأنَّها وافقت المعنى المراد بالآية فهو سؤال الموءودة توبيخًا لقاتلها.

والحال نفسها في قراءة (ألَّا تَتَّخِذُوا) إذ فُوضلت على قراءة (ألَّا يَتَّخِذُوا) فأجمع القُرَّاء عليها لموافقتها المعنى فأساس إجماعهم عليها هو المعنى إذ أفادت معنى أنَّ الله تعالى أنزل التوراة على موسى عليه السلام ليكون هداية لهم كراهة أن يتخذوا من دونه وكيلًا.

ووجدتُ أنَّ القُرَّاء أجمعوا على قراءة (يُطِيْقُونَه) وفضَّلُوها على بقية القراءة لموافقتها خطِّ المصحف فإجماعهم عليها جاء تبعًا لخطِّ المصحف.

هوامش البحث:

١- شرح الوافية: ٢١١.
٢- مغني اللبيب: ٢/ ٥١١.
٣- الكتاب: ١٤٨/١.
٤- معاني القرآن: ٢٩٣/٢.
٥- الحجة للقراء السبعة:٢٩/١.
٦- ينظر: المصدر نفسه: ٣٠/١.
٧- ينظر: الكتاب: ٢٤٩/٤، المُزهر: ١٣/٢، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٠٥، الأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس: ٤٢.
٨- المحكم والمحيط الأعظم: ٣٠٢/٢ (عصو).
٩- ينظر: الكشاف: ٢/ ٤٨٩، جامع البيان: ١٧٥/١٦.
١٠- أَبُو هُرَيْرَة اسْمه عبد الرَّحْمَن بن صَخْر الدوسي الْحَافِظ لَهُ خَمْسَة آلَاف وثلث مئة وَأَرْبَعَة وَسَبْعُونَ حَدِيثا اتفقَا على ثلث مِئة وَخَمْسَة وَعشْرين وَانْفَرَدَ بِتِسْعَة وَسبعين وبِثَلَاثَة وَتِسْعين وَعنهُ إِبْرَاهِيم بن حنين وَأنس وَبسر بن سعيد وَسَالم وَابْن الْمسيب (ت ٥٩هـ): خلاصة تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٤٦٢/١.
١١- ينظر: مختصر ابن خالويه: ٦٩.
١٢- أبو رجاء عمران بن مِلْحان العطاردي أدرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم عن عمرو بن عباس ويقال عمران بن ملحان ويقال عمران بن عبد الله (ت ١٠٥هـ). ينظر: الكنى والأسماء: لمسلم النيسابوري(ت٢٦١هـ):٣١٥/١.
١٣- ينظر: المحتسب: ٣٤٦/١.
١٤- مختصر ابن خالويه: ٦٩.
١٥- جامع البيان: ١٦/ ١٧٤.
١٦- المحتسب: ٣٤٦/١.
١٧- المصدر نفسه: ٣٤٦/١.
١٨- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج: ١٧٩/٢، الكشاف: ٦٤٠/١.
١٩- مختصر ابن خالويه: ٣٢، معجم القراءات: ٢٨٥/٢.
٢٠- معاني القران وإعرابه: الزجاج: ١٧٩/٢.
٢١- ينظر: معاني القرآن: الزجاج: ١٧٩/٢، المحرر الوجيز: ١٩٩/٢، البحر المحيط: ٢٨٢/٤، الدر المصون: ٢٨٧/٤.
٢٢- ينظر: التذكرة في القراءات الثمان: ٢٢٩.

٢٣- حميد بن قيس الْأَعْرَج من أهل مَكَّة مولى بني أَسد بن عبد الْعُزَّى الْقرشِي كنيته أَبُو صَفْوَان يروي عَن عَطاء وَمُجاهد وَالزهْرِيّ روى عَنهُ الثَّوْرِيّ وَمَالك وَالنَّاس (ت ١٣٠هـ): ينظر: الثقات: ١٨٩/٦..

٢٤- حماد بن عمرو الأسدي الكوفي، أخذ القراءة عن عاصم وله عنه نسخة، قال حسين الجعفي أردت أن أسمع من حماد بن عمرو الأسدي حروف عاصم فكرهت أن أخالف أبا بكر فتركته، روى القراءة عنه علي بن حمزة الكسائي. ينظر: غاية النهاية: ٢٥٩/١.

٢٥- يحيى بن آدم مولى خَالِد بن سعيد بن الْعَاصِ كوفى ثِقَة وَكَانَ جَامعًا للْعلم عَاقِلًا ثبتًا فِي الحَدِيث وَأَبوهُ ثِقَة روى عَن سُفْيَان الثَّوْرِيّ وأخذ القراءة عن أبي بكر عن عاصم (ت ٢٠٣هـ). ينظر: الثقات: ٣٤٧/٢.

٢٦- ينظر: السبعة: ٦٤١، الحجة في القراءات السبع: ٣٤٩، حجة القراءات: ٧١٤، الكشف: ٣٢٦/٢، جامع البيان: ٤٩٥/٢٣، النشر: ٢٨٨/٢.

٢٧- جامع البيان: ٤٩٥/٢٣.

٢٨- ينظر: الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها: ٣/ ١٢٨١.

٢٩- ينظر: معاني القرآن: الفراء: ١٦٨/٣.

٣٠- ينظر: المهذب في علم التصريف: ٢١٤-٢١٥.

٣١- ينظر: السبعة في القراءات: ١٥٧، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٨٨، حجة القراءات: ٩٨.

٣٢- ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٨٨/٢، حجة القراءات: ١٠٠.

٣٣- ينظر: الكشف:١/ ٢٤٥.

٣٤- الكتاب: ٣/ ٥٥٥.

٣٥- ينظر : الكتاب : ٤/ ٢٨٤ ، الأُصول : ٢/ ٤١١ ، المقرب : ٢/ ١٢١ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ١٠٨ ، الأبنية الصرفية في الكشاف : ٣٢٩ .

٣٦- حجة القراءات: ٩٩-١٠٠.

٣٧- سورة النجم: ٣-٤.

٣٨- سورة الشورى: من الآية (٥٢).

٣٩- ينظر: معاني القرآن: الفراء: ١١٩/٢، السبعة في القراءات: ٣٧٩، معاني القرآن: النحاس: ١٣٣/٤، معاني القراءات: ٨٩/٢

٤٠- ينظر: المحتسب: ٢/ ١٥-١٦.

٤١- ينظر: المحتسب: ١٦/٢.

٤٢- ينظر: المحتسب: ١٦/٢.

٤٣- جامع البيان: ٤٠٥/١٧

٤٤- ينظر: مسند أحمد ابن حنبل:٤٦٨/٣.

٤٥- ديوان لبيد: ٣٤.

٤٦- معاني القراءات: ٨٩/٢-٩٠.

٤٧- سورة الأنعام: الآية (٤٤)

٤٨- ينظر: مجاز القرآن: ٣٧٣/١.

٤٩- معاني القراءات: ٨٩/٢.

٥٠- سورة الكهف: من الآية (٧١)

٥١- البيت بلا نسبة في البصائر والذخائر:١٢٠/٢.

٥٢- المحتسب: ١٦/٢.

٥٣- ينظر: جامع البيان: ٤٠٣/١٧-٤٠٤.

٥٤- سورة الأنعام: من الآية (١٢٣).

٥٥- المحتسب: ١٧/٢.

٥٦- ينظر: شرح ديوان زهير: ٢٢٧.

٥٧- البيت بلا نسبة في سمط اللآلي في شرح أمالي القالي: ٣١٦/١.

٥٨- سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

٥٩- المحتسب:٢/ ١٧.

٦٠- ينظر: السبعة في القراءات: ٢٦٤، الكشف: ٤٤٣/١، التبيان: ٢١٨/٤.

٦١- ينظر: السبعة في القراءات: ٢٦٤، النشر: ١٩٦/٢.

٦٢- ينظر: مجاز القرآن: ٢٠٣/١.

٦٣- التبيان: ٢١٨/٤.

٦٤- ينظر: الكشف: ٤٤٣/١.

٦٥- فتح القدير:٤٥٨/٢.

٦٦- ينظر: جامع البيان: ١٠/١١، تفسير ابن كثير: ٥٢/٧-٥٣، تفسير المراغي: ٢٠٧/٧ .

٦٧- ينظر: جامع البيان: ٥٧٣/١٧، الكشاف:٦٩٩/٢، المحرر الوجيز: ٤٩١/٣.

٦٨- المحتسب: ٢٣/٢.

٦٩- جامع البيان: ٥٧٣/١٧-٥٧٤.

٧٠- ينظر: التفسير الكبير: الرازي: ٤١٧/٢١، ولم أجد رأيه في كتابه مجاز القرآن.

٧١- المحتسب: ٢٣/٢.

٧٢- ينظر: إعراب القرآن: النحاس: ١٧٨/٣، التبيان: ٢٢٨/٨، المحرر الوجيز:٣٢٦/٤.

٧٣- ينظر: التبيان: ٢٢٨/٨.

٧٤- جامع البيان: ٦٦/٢٠.

٧٥- معاني القرآن: الزجاج: ١٧٥/٤.

٧٦- إعراب القرآن: النحاس: ١٧٨/٣.

٧٧- إعراب القرآن: النحاس: ١٧٨/٣.

٧٨- ينظر: التبيان: ٢٢٨/٨.

٧٩- المحرر الوجيز: ٣٢٧/٤.
٨٠- ينظر: معاني القرآن: الفراء: ٢٤١/٣، المحرر: ٣٣٦/١٥، الدر المصون: ٤٨٦/٦، البحر المحيط: ٤١٦/١٠.
٨١- ينظر: فتح القدير: ٣٨٩/٥، روح المعاني: ٦٧/٣٠.
٨٢- ينظر: البحر المحيط: ٤١٦/١٠، روح المعاني: ٦٧/٣٠.
٨٣- ينظر: مختصر ابن خالويه: ١٦٩، جامع البيان: ٢٤٨/٢٤، حاشية الشهابي: ٨/ ٣٢٧، زاد المسير: ٤٠٦/٤.
٨٤- معاني القرآن: الفراء: ٢٤١/٤.
٨٥- جامع البيان: ٢٤٨/٢٤.
٨٦- ينظر: ديوان الفرزدق: ١٥٥.
٨٧- سورة البقرة: من الآية (٢٥٥).
٨٨- ينظر: ديوان متمم بن نويرة: ١٦٥.
٨٩- النكت والعيون: ٢١٤/٦.
٩٠- البحر المحيط: ٤١٦/١٠.
٩١- ينظر: المصدر نفسه: ٤١٦/١٠.
٩٢- ينظر: جامع البيان: ٤٨٥/٩، الجامع لأحكام القرآن: ٤٥/٦، البحر المحيط: ١٥٥/٤.
٩٣- ينظر: جامع البيان:٤٨٥/٩، البحر المحيط: ١٥٥/٤.
٩٤- ينسب للفرزدق، وليس في ديوانه، إنما منسوب له في: مجالس ثعلب: ٤٩-٥٠، والأضداد لابن الأنباري: ٨٥.
٩٥- جامع البيان:٤٨٥/٩.
٩٦- سورة النحل: من الآية (٦٢)
٩٧- الجامع لأحكام القرآن: ٤٥/٦.
٩٨- الكشاف: ٦٠٢/١.
٩٩- ينظر: معاني القرآن: الفراء: ١٤٣/٣، السبعة في القراءات:٦٣٢.
١٠٠- ينظر: السبعة في القراءات: ٦٣٢، معاني القراءات:٦٣/٢.
١٠١- معاني القرآن: ١٤٣/٣.
١٠٢- الحجة في القراءات السبع: ٣٤٤.
١٠٣- الحجة في القراءات السبع: ٣٤٤.
١٠٤- سورة يوسف: من الآية (٢٣).
١٠٥- حجة القراءات: ٧٠٥.
١٠٦- ينظر: معاني القرآن: الفراء:٢٥٦/٣، السبعة في القراءات: ٦٨٠، حجة القراءات: ٧٥٨.

١٠٧- معاني القران: الفراء: ٢٥٦/٣، حجة القراءات: ٧٥٨.
١٠٨- معاني القرآن: الفراء: ٢٥٦/٣.
١٠٩- سورة فصلت: من الآية (١٠).
١١٠- سورة الفرقان: من الآية (٢).
١١١- إعراب القرآن: النحاس: ١٢٦/٥.
١١٢- حجة القراءات: ٧٥٨.
١١٣- ينظر: المحرر الوجيز: ٢٥٢/١، البحر المحيط: ١٨٨/٢.
١١٤- ينظر: مختصر ابن خالويه: ١٩، المحتسب: ١١٨/١.
١١٥- ينظر: مختصر ابن خالويه: ١٩، المحتسب: ١١٨/١.
١١٦- ينظر: المحتسب: ١١٨/١.
١١٧- ينظر: مختصر ابن خالويه: ١٩، المحتسب: ١١٨/١.
١١٨- ينظر: البحر المحيط: ١٨٨/٢.
١١٩- جامع البيان: ٤١٨/٣.
١٢٠- إعراب القرآن: النحاس:٩٥/١.
١٢١- البيت لأبي ذؤيب في ديوان الهذيليين: ٧٩/١.
١٢٢- المحتسب: ١١٨/١– ١١٩.
١٢٣- البحر المحيط: ١٨٨/٢.
١٢٤- ينظر: السبعة في القراءات: ٤٣٠، بحر العلوم: السمرقندي: ٤٣٩/٢، الإقناع في القراءات السبع:٣٤٩.
١٢٥- ينظر: السبعة في القراءات: ٤٣٠، مشكل إعراب القرآن: ٤٨١/٢، حجة القراءات: ٤٦٩.
١٢٦- جامع البيان: ٥٢٠/١٨.
١٢٧- سورة يونس: من الآية (٢٣).
١٢٨- الكشف: ١١٣/٢–١١٤.
١٢٩- ينظر: معاني القرآن: الزجاج:٤٠٣/٣.
١٣٠- لم أعثر على رأي أبي عبيدة في كتابه مجاز القرآن.
١٣١- بحر العلوم: السمرقندي: ٤٣٩/٢.
١٣٢- الحجة للقراء السبعة: ٢٥٩/٥–٢٦٠.
١٣٣- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٨٢/٢.
١٣٤- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٨٣/٢.
١٣٥- ينظر: السبعة في القراءات: ٣٧٨، الكشف: ٤٢/٢.
١٣٦- ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٥/ ٨٣.
١٣٧- جامع البيان: ٣٥٢/١٧.
١٣٨- سورة الفاتحة: الآية (٢).

١٣٩- سورة الفاتحة: الآية (٥).
١٤٠- الكشف: ٤٢/٢.
١٤١- التحرير والتنوير: ٢٥/١٥.
١٤٢- تفسير أبو السعود: ٢٠٤/٣.
١٤٣- ينظر: جامع البيان: ٣٣٦/١٨، معاني القراءات: ١٥٣/٢، النشر: ٣٢١/٢.
١٤٤- ينظر: جامع البيان: ٣٣٦/١٨، النشر: ٣٢١/٢.
١٤٥- جامع البيان: ٣٣٦/١٨.
١٤٦- صفوة التفاسير: ٢٧/٢.
١٤٧- ينظر: تفسير أبو السعود: ٢٩٢/٢.
١٤٨- ينظر: السبعة في القراءات: ١٨٢، معاني القراءات: ٢٠٢/١، حجة القراءات: ١٣٤.
١٤٩- ينظر: السبعة في القراءات: ١٨٢، العنوان في القراءات السبع: ٧٤، النشر: ٢٢٧/٢.
١٥٠- جامع البيان: ٣٨٤/٤.
١٥١- معاني القرآن: النحاس: ١٨٣/١.
١٥٢- سورة التوبة: من الآية (١٠٨).
١٥٣- التحرير والتنوير:٢٧٦/٢.
١٥٤- المحتسب: ١٧.

روافد البحث: من أهم المصادر التي اعتمد عليها الباحث هي:

- . الأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس: د. صباح عباس السالم ، كلية الآداب – جامعة القاهرة ، رسالة دكتوراه ، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.
- . أبنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.
- . الأصول: ابن السراج (ت٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٧م.
- . الأضداد: محمد بن قاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، بيروت، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.
- . إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية ، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.
- . الإقناع في القراءات السبع: أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف بن الباذش الأنصاري (ت ٥٤٠هـ)، تح: د. عبد المجيد قطامش، دار الفكر ، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ.

- . بحر العلوم: أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت ٣٧٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- . البحر المحيط في التفسير: لمحمّد بن يوسف الشهير بأبي حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: عادل أحمد عبد- الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م .
- . البصائر والذخائر: أبو حيان التوحيدي (ت ٤٠٠هـ)، تح: د. وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- . التبيان في تفسير القرآن: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تح: مجموعة من المحققين ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
- . التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ط١، ١٩٨٤م.
- . التذكرة في القراءات الثمان: أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي (ت ٣٩٩هـ)، تح: أيمن رشدي سعيد، نشر الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، جدَّة، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- . تفسير أبو السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم): أبو السعود محمد بن محمد العمادي، المطبعة المصرية، ط١، ١٣٤٧هـ- ١٩٢٨م.
- . التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- . تفسير المراغي: أحمد بن مصطفى المراغي (ت ١٣٧١هـ)، شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط١، ١٣٦٥هـ- ١٩٤٦م.
- . الثقات: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي (ت ٣٥٤هـ)، تح: د. محمد عبد المعين خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد، ط١، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- . جامع البيان عن تأويل آي القرآن: محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- . حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت ١٠٦٩هـ)، دار صادر، بيروت، ط١، د. ت.
- . الحجة في القراءات السبع: الحسن بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٤٠١- ١٩٧٩م.

❖ . حجة القراءات: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت ٤٠٣هـ)، تح: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠١٠م.

❖ . الحجة للقراء السبعة: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تح: بدر الدين قهوجي – بشير جويجاتي، مراجعة: عبد العزيز رباح– أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٤هـ– ١٩٨٤م.

❖ . خلاصة تهذيب الكمال في أسماء الرجال (وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة للعلامة الحافظ البارع علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني): حمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، صفي الدين (ت ٩٢٣هـ)، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، دار البشائر، حلب – بيروت، ط ٥، ١٤١٦هـ.

❖ . الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تح: د. أحمد محمد الخرّاط، دار العلم، دمشق.

❖ . ديوان الفرزدق ، تح : إيليا الحاوي ، دار الكتاب اللبناني ، ط١ ، ١٩٨٣م.

❖ . ديوان لبيد: تح: حَمدو طمّاس ، دار المعرفة ،بيروت ، ط١ ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .

❖ . ديوان متنم بن نويرة، تح : د. ابتسام الصفار ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ط١، ١٩٦٨ م .

❖ . ديوان الهذليين: تح، أحمد الزين، دار الكتب العلمية، مصر، ١٩٩٥م.

❖ . زاد المسير في علم التفسير: أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

❖ . سمط اللآلي في شرح أمالي القالي: أبو عبيد عبد الله بن العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، تح: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، د.ط، د. ت.

❖ . شرح ديوان زهير: صنعة: أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تح: د. حنا ناصر الحِتّي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان. ط١، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٤م.

❖ . شرح الوافية نظم الكافية: ابن الحاجب النحوي، تح: موسى بنّاي العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ط ١ ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠ م.

❖ . صفوة التفاسير (مختصر تفسير ابن كثير): محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان، ط٧، ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م.

❖ . غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين أبو الخير بن الجزري محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، عني به برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، الرياض، ط١، ١٣١٥هـ.

❖ . فتح القدير: محمد بن علي بن عبد الله الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير– دار الكلام الطيب، دمشق – بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

- . كتاب سيبويه (الكتاب): لسيبويه (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، الخانجي، مصر، ط ٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- . الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها: نصر بن علي بن محمد الشيرازي (ت ٥٦٥هـ)، عمر حمدان الكسبي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٨هـ.
- . الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود بن محمد الزمخشري (ت٥٣٨ هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ- ١٩٩٧م .
- . الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تح: محيي الدين رمضان، ط١، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٤م.
- . الكنى والأسماء: أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تح: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- . مجاز القرآن: أبو عبيدة معمّر بن المثنى (ت٢٠٩هـ)، تح : محمد فؤاد سزكين، الخانجي، مصر، ط١ ، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.
- . مجالس ثعلب: لأحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٥٠م.
- . المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: علي النجدي ناصيف- عبد الحليم النجار- عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- . المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- . المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيدة الأندلسي (ت ٤٥٨ هـ)، تح: عبد الستَّار أحمد فرَّاج – مصطفى السَّقا – حسين نصَّار، ط١، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٨ م.
- . مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع: لابن خالويه، تح: آثر جفري، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- . المزهر في علوم العربية و آدابها : جلال الدين السيوطي ، تح : محمد أحمد جاد المولى بك – محمد أبو الفضل إبراهيم – علي محمد البجاوي ، دار التراث، القاهرة ، ط٣ ، د- ت.
- . مسند أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- . مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٣م.
- . معاني القراءات: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تح: عيد مصطفى درويش – عوض بن حمد القوزي، مركز البحوث بكلية الآداب- جامعة الملك سعود، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

❖ . معاني القرآن: أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تح: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
❖ . معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي – محمد علي النجار – عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والنشر، مصر، ط٣، ١٤٠٣ هـ- ١٩٨٣.
❖ . معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت ٣١١هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
❖ . معجم القراءات: د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
❖ . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب ، دار التراث العربي.
❖ . المقتضب: لأبي العباس المبرد (ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
❖ . المقرب : لابن عصفور الأشبيلي(ت٦٦٩هـ) ، تح : أحمد عبد الستَّار الجواري – عبد الله الجبوري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ط١ ، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٣م.
❖ . النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣)، تح: علي محمد الضبَّاع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٩م.
❖ . النكت والعيون: أبو الحسين علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠هـ)، تح: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د.ت.